

## القاضي الشرعي في اللاذقية لـ «الوطن»: شاب غير ثري يسجل لـ «مخطوبته» مهراً بـ ٢٠٠ مليار ليرة غير مقبوض

إ. محمود الصالح



كشف القاضي الشرعي الأول في اللاذقية أحمد قيراطة عن حقيقة قيام أحد المواطنين بتسجيل محفل مهر غير مقبوض قدره ١٠٠ مليار ليرة ومعدل غير عقد زواجه المسجل لدى المحكمة الشرعية الأولى في اللاذقية خلال العام الماضي. وأضاف قائلاً: هو شخص عادي ليس من الأشخاص المشهورين أو الأغنياء أو المتنفذين عمره ٢٦، وخطيبته لم تطلب منه هذا المبلغ، إنما سجله تعبيراً عن حبه ووفائه لها، ويرى الخاطب أن هذا المبلغ زهد تجاه حبه لمخطوبته.

وقال القاضي: ناقشته وحاولت نثني عن تسجيل هذا الرقم الموهول إلا أنه أصر وبكل قناعة وهذا أمر لا يدخل للمحكمة به ونحن لا نؤيد مثل هذه المهور.

وأضاف قيراطة: إن ثاني أعلى مهر لمحل كان مقداره كيلو غرام ذهب عيار ٢١ قيراط غير مقبوض وموَّجه عشرون كيلو غرام ذهب غير مقبوض وكان حينها السعر الرسمي ١٧٢ ألف ليرة سورية للقرام أي ما مقداره ثلاثة مليارات وستمئة واثنا عشر مليون ليرة سورية لشاب من جنسية عربية غير سورية.

وتابع قائلاً: ولأن الشيء بالشئ يذكر لوحظ أن أغلب المهور التي سجلت في المحافظة لم تحتمل مغالاة وهي تتعاطف مع حال الخاطب وحملت في طياتها حباً وعطفاً وتضامناً مع الخاطب وكانت أغلب المهور منطوية ورافة ورقيقة بحال الخاطب وخاصة العسكريين.

وعن صلاحية القاضي في فرض مهر معين بين قيراطة إن القاضي يتدخل ويفرض المهر الذي يلزم فقط، في حالة واحدة، فعندما يكون القاضي هو الولي، أي في حال عدم وجود الأب، أو عدم موافقته، وقد تم ذلك فعلاً، لكون أسباب عدم موافقة الأب غير مقنعة للقاضي، وهناك مصلحة للفتاة في الزواج، ويتم حينها فرض مهر المثل، الذي يتعلق بحالة المخطوبة ووضعها الاجتماعي والتعليمي، فالفتاة المتوسطة في العمر أو البكر مثلاً مهرها أعلى من مهر



كبرى العمر، أو الأرملة، أو المطلقة، أو غير المتعلمة، كل ذلك يدخل في الحسبان. ويرى القاضي الشرعي أن المهر ليس ما يسجل على الصحيفة، وإنما المهر هو المعاملة الحسنة.

وأوضح قيراطة، أنه خلال عمله في المحكمة الشرعية في اللاذقية كان أقل مهر هو ٣٠٠ ألف ليرة معجل ومثلها مؤجل، معتبراً أن المهر الخرافي الذي تم ذكره ليس معياراً ولا يشكل ظاهرة هو مجرد طرفة لیس إلا. وعن وجود حالات مسجلة في القضاء الشرعي تشكل خروجاً عن المألوف بين قيراطة، أن هناك شروطاً خاصة يمكن تطبيقها لمنكح الزوج، حيث يستطع طرفا العقد وضع ما يريدون من شروط، لكن دائماً لا يتم ذكر أي شروط خاصة، إلا في مرة واحدة حيث قامت المخطوبة بتضمين صك الزواج شرطاً خاصاً هو أن تتلق نفسها بنفسها عندما تريد ذلك، وقد وقعت بعد ١٢٥ يوماً من الزواج قامت بتطبيق نفسها بنفسها، وكان المهر في هذا الصك ١٠ ملايين معجل غير مقبوض و١٠ ملايين مؤجل غير مقبوض.

وعن نسبة حالات الطلاق في السنوات الأخيرة وأسبابها أوضح قيراطة أنها شهدت تزايداً لأسباب عدة، منها غياب الزوج أو فقده والتراجع الأخلاقي في المجتمع، والتفسخ الاجتماعي، وغلاء المعيشة، كل ذلك له تأثير في زيادة حالات الطلاق.

ويرى القاضي الشرعي أن أغلب المجرمين هم من المطلقين، أو أبناء والدين المطلقين في حالات كثيرة، وانتشار الإنترنت وتغلغل البغرة بين النساء في تقليد بعضهم البعض، وفي وقت تكون ظروفهن المادية غير متمثلة والخبرة والمطالبة بالمساواة والمثل وتقليد الأثر فقرأ للأقني قد يسبب عجزاً وإحباطاً للزوج وبالنتيجة يؤدي ذلك إلى الطلاق، فالعلم بأجمعه يستفيد من الحضارة أما في دول العلم الأدنى فتقلبت النعمة لنقمة، حيث أدى انتشار وسائل الاتصال الحديثة لتضييع الوقت والتعلق بها، وإهمال القراءة والكتاب، والانتشار الجرائم الإلكترونية، بكثرة مما دعي للمطالبة بالتشدد تجاهها، وقد وقعت الكثير من حالات الطلاق بسبب الجرائم الإلكترونية.

وعن تغيير معدلات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠١٩ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وأشار إلى أنه قيد في عدلية مدينة اللاذقية ٤٩٥٨ دعوى أمام المحكمة الشرعية بجميع أنواع الدعاوى، تم فصل ٣٢٢٦ دعوى منها، موضحاً أن بينها ٩٥٠ قرار تفريق وتنحيته مخالعة، أما الدعاوى القائمة التي ما زالت منظورة فهي ١٩٥٤ دعوى، كما سجلت ٣٢٥ معاملة طلاق إداري بإرادة منفردة فصل منها ١٩١ معاملة، وهناك ٤٩٥٨ معاملة خاطب ومخطوبة، إضافة إلى ٣١٧ معاملة زواج.

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

إ. محمود الصالح

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

## في القانون لا نصوص خاصة بالعنف بين الأزواج رئيس محكمة بداية الجوزاء الأول في دمشق لـ «الوطن»: يوجد في القضاء دعاوى لزوجات تعرضن للضرب من أزواجهن

إ. محمد منار حميجو



كشف رئيس محكمة بداية الجوزاء الأول في دمشق القاضي طارق الكردي أنه في المحاكم دعاوى متعلقة بزواج تعرضن للضرب من أزواجهن وأنه منذ فترة بسيطة تم الحكم على زوج سبب إقدامه على ضرب زوجته وإيذائها، مشيراً إلى أنه يرد دعاوى بالمقابل بحق زوجات ضربن أزواجهن لكن هي قليلة وأنه تم الحكم على زوجة منذ فترة ضربت زوجها بمزهرية فسببت إيذاء له.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين الكردي أن النسبة الأكبر من الدعاوى المتعلقة بهذا الموضوع التي ترد إلى القضاء هي اعتداء أزواج على زوجاتهم بينما نسبة شكاوى الأزواج على زوجاتهم قليلة جداً.

وبين الكردي أنه لا يوجد في قانون العقوبات نص خاص بين فيه عقوبة الزوج أو الزوجة في حال اعتدى أحدهما على الآخر بينما هناك نصوص عامة في القانون لحماية الأشخاص من أي اعتداء عليهم وهي المواد من ٥٤٠ حتى ٥٤٣ في قانون العقوبات، موضحاً أن العقوبة تكون حسب مقدار الإصابة والمدة التي تحتاجها للتغطية على العمل باعتبار أن كل إصابة تحتاج إلى فترة تداء وشفاء والمدة التي تعطل فيها المتضرر عن العمل.

وأضاف الكردي: إنه في حال كانت مدة التعطل عن العمل أقل من عشرة أيام فإنها تقع ضمن المادة ٥٤٠ التي نصت أنه من أقدم قصداً على ضرب شخص أو جرحة أو إيذائه ولم ينجم عن هذا الفعل تعطل الشخص عن العمل مدة تزيد على ١٠ أيام عقب بناء على شكوى المتضرر بالحسب ستة أشهر على الأكثر أو بالحسب التكريري.

وأشار إلى أنه في حال كانت مدة تعطل المتضرر الذي تعرض للضرب أكثر من ١٠ أيام فإنها تخضع للمادة ٥٤١ من القانون ذاته والتي تضمنت أنه إذا نجم الأذى الحاصل عن تعطل الشخص عن العمل مدة تزيد عن ١٠ أيام عقب المجرم بالحسب مدة لا تتجاوز السنة وإذا تنازل الشاكي عن حقه خفضت العقوبة إلى النصف، لافتاً إلى أن مدة التعطل عن العمل إذا تجاوزت ٢٠ يوماً عقب الفاعل من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات بالحسب.

وبين الكردي أنه في حال تسبب الأذى في بتر أحد الأطراف أو تعطل إحدى الحواسن التحولية العقوبة إلى جنائية الوصف حسب المادة ٥٤٣ من قانون العقوبات التي تضمنت أنه إذا أدى الفعل إلى قطع أو استئصال عضو أو بتر أحد الأطراف أو إلى تعطلها أو تعطل أحد الحواسن عن العمل أو تسبب في إحداث تشويه أو إيذاء عامة أخرى دائمة أو لها مظهر العاهة الدائمة عوقب بالحسب بالأشغال الشاقة المؤقتة عشر سنوات على الأكثر.

وأوضح حميجو أن هذه الدورات تستهدف تدريب وتأهيل طلبة المدارس في مجال الزراعة، وهو مشروع ينفذه المركز بالتعاون مع الجهات المختصة، ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للطلاب، خاصة في المناطق الريفية، من خلال توفيرهم بمنتجات زراعية متنوعة، وهو مشروع ينفذه المركز بالتعاون مع الجهات المختصة، ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للطلاب، خاصة في المناطق الريفية، من خلال توفيرهم بمنتجات زراعية متنوعة.

إ. محمود الصالح

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

وغيره من حالات الزواج والطلاق في السنوات الأخيرة أوضح القاضي الشرعي أن عدد حالات الطلاق أضح القاضي الشرعي عام ٢٠٢١ كان العدد ٤٩٨٣ حالة، وبلغ مجموع الوشائق الشرعية في محكمة اللاذقية فقط ٧٢١٦ وثيقة مختلفة، ولفت إلى أن المحكمة الشرعية في اللاذقية تعمل على إنجاز جميع معاملات الضيوف

## شكاوى عن تعطل تجهيزات في مراكز التدريب المهني في حمص

# مدير المجمع لـ «الوطن»: مركز النجارة متوقف لعدم وجود طلاب فيه منذ ١٥ عاماً ويحتاج لصيانة تجهيزات

إ. حمص - نبال إبراهيم

وصلت «الوطن» عدداً من شكاوى الطلاب المتدربين في مجمع مراكز التدريب المهني بحمص تتحدث عن تعطل بعض التجهيزات والمكينات في بعض مراكز التدريب ووجود نقص في بعضها الآخر ما يعيق استمرار عملية التدريب والتأهيل.

وذكر مدير المجمع لـ «الوطن» أن مركز النجارة متوقف لعدم وجود طلاب فيه منذ ١٥ عاماً ويحتاج لصيانة التجهيزات فيه. وأضاف: إن جميع المراكز بالخدمة من (المعلوماتية والمعدن والسيارات وإدارة الأعمال والتكييف والتبريد) إلا أن الإقبال ضعيف جداً على مركز الغزل والنسيج



## دورات مأجورة قصيرة بالتوازي مع المجانية تقام وفق الجهة الطالبة

لعدم إقبال الطلاب، وأما مركز النجارة فهو متوقف بسبب عدم وجود طلاب متدربين فيه منذ ١٥ عاماً ويحتاج إلى صيانة التجهيزات فيه. وأضاف: إن جميع المراكز بالخدمة من (المعلوماتية والمعدن والسيارات وإدارة الأعمال والتكييف والتبريد) إلا أن الإقبال ضعيف جداً على مركز الغزل والنسيج

يكون التدريب فيها مكثف بواقع عملي مدة ٦ ساعات يومياً وفق البرنامج المحدد. وأشار إلى أن وضع المجمع أصبح حالياً أفضل مما كان عليه سابقاً خلال سنوات الأزمنة التي انخفضت خلالها أعداد المسجلين ونسبة الإقبال عليه، إلا أنه ومنذ السنوات الأخيرة أصبح هناك تطور ملحوظ في عدد المتدربين وزيادة تدريجية بعد المسجلين عاماً بعد عام بنسب مختلفة حتى وصلت النسبة إلى ١٠٠ بالمئة خلال العام الدراسي الحالي. وأوضح حمص أن عدد الطلاب المسجلين خلال العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغ ٢١٨ طالباً والخريجين وصل حينها إلى ٤٢٢ طالباً، على حين وصل عدد المسجلين خلال العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٢٥٣ طالب وطالبة وبلغ عدد الخريجين ٢٥٣ طالباً وطالبة، مؤكداً أن الشهادة التي تمنح للطلاب تعتمد من مديريات التربية ولاسيما اختصاص معلوماتية. وبين أن المجمع يعاني انقطاع التيار الكهربائي وصعوبة تأمين النقل للطلبة وتقصم بعد المرشحين الاختصاصيين وأن هناك حاجة إلى نحو ٢٠ مدرساً سيتم تعويض هذا النقص خلال المسابقة المركزية القادمة، وعلاوة على ذلك يفكر المجمع إلى التحفيز المادي والمعنوي للمدرسين والمتدربين.